تمهيد

شافه العلماء الرواة أبناء القبائل الفصيحة في بواديهم، أو من وفد منهم إلى الحاضرة بقصد التزود منها أو سكناها، وقد ذكر ابن النَّدِيمْ في كتابه (الفهرست) بعضاً من أسماء الأعراب الفصحاء الذين رحلوا إلى الحاضرة وأخذ عنهم علماؤها وطلاب العلم فيها. فمن هؤلاء الأعراب الذين ذكرهم ابن النديم: أبو مالك عمرو بن كِرْكِرَة، وأبو عَرَار، وأبو زِيَاد الكلابي، وأبو سِوَار الغَنَوِي، وأبو الجَامُوس ثور بن زيد، وأبو الشَّمْخ، وأبو ثوابة الأسدي، وأبو مَهْدِية، وأبو المِنْهَال، وأبو علي الحسن بن علي الحِرْمَازِي(١). وأما العلماء الرواة الذين رحلوا إلى البادية لمشافهة أعرابها فكثيرون منهم: عيسى ابن عمر الثقفي (١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العَلاَء (١٥٠هـ)، والخليل بن أحمد (١٧٤هـ)، ويونس ابن حبيب (١٨٢هـ)، والكِسَائِي (١٨٩هـ)، والنَّضْر بن شُمَيّل (٢٠٣هـ)، وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦هـ)، والفراء (٢٠٧هـ)، وأبو زيد الأَنْصَاري (٢١٥هـ)، وعبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعِي(٢١٦هـ)، وأبو عُبَيْدَة مَعْمَر بن المثنى (٢١٠هـ). وعن هؤلاء العلماء الرواة أخذ متن اللغة والشعر، فقد روى عن هؤلاء العلماء تلاميذهم أمثال: أبي عمر صالح بن إسحاق (٢٢٥هـ) والتوَّزِي (٢٣٠هـ)، وأبي نصر الباهلي (٢٣١هـ)، وأبو حاتم السِّجِسْتَاني (٢٤٨هـ)، وإبراهيم بن سُفْيَان الزيّادِي (٢٤٩هـ)، وبكر بن محمد المازني (٢٤٩هـ)، وعبد الرحمن بن عبد الله ابن أخي الأصمعي، والعباس بن فرج الرياشي (٢٥٧هـ).

ولما كان الشعر أحد المصادر التي احتج بها النحاة على قواعد النحو، فقد

---

(١) ابن النديم، محمد بن إسحاق. الفهرست. ص: ٦٦ – ٧١. اعتنى به وعلق عليه: إبراهيم رمضان. بيروت – دار المعرفة.

رأيت في هذا المقام قصر الحديث في هذا البحث على ما استشهد به على القاعدة النحوية واختلفت روايته. وليس غاية البحث هو استقصاء مواضع اختلاف الشواهد الشعرية، بل الغاية هي محاولة التعرف على المنهج العلمي الذي سلكه النحاة في هذه القضية.

مفهوم اختلاف الرواية وأنواعه:

يحتاج مصطلح (اختلاف الرواية اللغوية) إلى وقفة لاستجلاء مفهومه. فكلمة (اختلاف) مصدر من الفعل (اختلف) وجذره: (خ. ل. ف)، يقول ابن فارس: ((خلف. الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه. والثاني: خلاف قدَّام. والثالث: التغير... أما قولهم: اختلف الناس في كذا والناس خِلْفَة أي: مختلفون، فمن الباب الأول؛ لأن كل واحد منهم ينحّي قول صاحبه. ويقيم نفسه مقام الذي نحاه.))(١). وجاء في (لسان العرب) ((تخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف))(٢) وقال الراغب الأصفهاني: ((والاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله وقوله. والخلاف أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين))(٣)، وعلى هذا فإن معنى كلمة (الاختلاف) يعني لغة عدم الاتفاق أو التساوي في الأحوال والأقوال. والخلاف

---

(١) ابن فارس، أحمد. مقاييس اللغة: ٢/٢١٠ – ٢١٣. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. طبع: ١٤١١هـ – ١٩٩١م. بيروت – دار الجيل.

(٢) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب: ٩/٩١. طبع ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م. بيروت. دار صادر.

(٣) الأصفهاني. أبو القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن. ص: ١٥٦. تحقيق: محمد سيد كيلاني. بيروت – دار المعرفة.

أعم من الضد فبينهما عموم وخصوص فكل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين.

أما كلمة (الرواية) فإن جذرها اللغوي (ر وى). قال ابن السكيت: ((وقد رَوَيْتُ القوم أرويهم، إذا سقيت لهم الماء))(١) ((والراوية: هو البعير أو البغل أو الحمار الذي يسقى عليه الماء، والرجل المستقى أيضاً راوية. والعامة تسمى المزادة راوية وذلك جائز على الاستعارة والأصل الأول))(٢) ويفهم من هذا أن كلمة (روى) تدل على الاستقاء، وعلى الحمل والنقل، ثم توسع في دلالتها فاطلقت مجازاً على نقل الشعر والحديث، فقد جاء في (لسان العرب): روى الحديث والشعر يروية – رواية –وتروَّاه.. ورجل راوٍ وراوية كذلك إذا كثرت روايته، وروَّيْته الشعر ترْوية: أي حملته على روايته، وأرويته أيضاً، وتقول: أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل ارْوها إلا أن تأمره بروايتها أي: باستظهارها(٣). والرواية على هذا الكلام تدل على صفتين لابد من توافرهما في الرواية، وهما: نقل المروي واستظهاره.

ولعلنا مما تقدم نخلص إلى مفهوم تركيب (اختلاف الرواية اللغوية) ونعني به: عدم اتفاق الرواة على موضع الشاهد اللغوي في قول من يحتج بكلامه. ومثال ذلك قول جميل بثينة:

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَها ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِي

أنشده الكوفيون وأبو عبيدة شاهداً على الجزم بـ (أنْ)(٤)،

---

(١) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، ص: ٣٣١. شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وزميله، الطبعة الثالثة. دار المعارف بمصر.

(٢) المرجع السابق: ١٤/٣٤٦.

(٣) المرجع السابق: ١٤/٣٤٨.

(٤) ابن هشام، جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص: ٤٥، تحقيق: مازن المبارك =

وروى(١):

أَخَافُ إِذَا أَنْبَأْتُهَا أَنْ تُضِيعَهَا   فَتَتْرُكَها ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِي

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

وكذلك قول المُسَيَّب بن عَلَس:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ   لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

استشهد به على تخفيف (أنَّ) المفتوحة(٢)، ويروى:

وَأُقْسِمُ لَوْ أَنَّا الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ   ....

ولا شاهد فيه على هذه الرواية(٣).

وقد بيَّن العلماء أنواع الاختلاف بين النصوص سواء أكان ذلك في القرآن، أم في الحديث. فقد ذكر ابن قتيبة (ت ٤٣٧هـ) عند حديثه عن الاختلاف في القرآن أن «الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد، فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجده – بحمد الله – في شيء من القرآن، إلا في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ. واختلاف التغاير جائز»(٤)، وأما عن الاختلاف في الحديث النبوي الشريف، فيقول الحافظ العراقي (٨٠٦هـ): اعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين(٥):

= وزميله. ط ٥: ١٩٧٩م. بيروت. دار الفكر.

(١) السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن. شرح شواهد المغني: ٩٩/١. تصحيح محمد محمود الشنقيطي. بيروت. دار مكتبة الحياة.

(٢) المرجع السابق: ١٠٩/١ – ١١٠.

(٣) المرجع السابق: ١١٠/١.

(٤) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن. ص: ٤٠. شرح: السيد أحمد صقر. ط ٢: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م. بيروت – دار الكتب العلمية.

(٥) الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. ص: =

أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما فيتعين حينئذٍ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً.

القسم الثاني: أن يتضاد بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضدين، أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ. والثاني: أن لا تقوم دلالة على تعيين أحدهما كونه ناسخاً، فيفزع حينئذٍ إلى الترجيح.

وهذا الذي ذكره الحافظ العراقي من نوعي الاختلاف في الحديث النبوي يتفق مع اختلاف التضاد الذي ذكره ابن قُتَيْبَة. ومعناه عند المحدثين هو: «أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما»(١)، وهو ما يطلقون عليه مصطلح (مختلف الحديث). والتضاد أو التعارض عند المحدثين نوعان(٢):

الأول: التعارض الحقيقي، وهو التضاد التام بين حجتين متساويتين دلالة وثبوتاً وعدداً، ومتحدتين زماناً ومحلاً على وجه لا يمكن الجمع بينهما، ويذهب بعض المحدثين أن هذا النوع لا يقع في الحديث النبوي.

الثاني: التعارض الظاهري: وهو: وهم يكون في ذهن الناظر، ولا وجود له في الواقع، ويزول هذا الوهم ببيان الائتلاف بين الحديثين من خلال الجمع،

= ٢٨٥ – ١٨٦. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. دار الفكر العربي.

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١٩٦/٢. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط ٢: ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م. المدينة المنورة – المكتبة العلمية.

(٢) السُوسوه، عبد المجيد محمد. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث. ص: ٦٢، ٨٧. طبع ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م. عمان. دار النفائس.

أو بيان النسخ أو بيان الترجيح.

فإذا وقفنا على نوع الاختلاف في القرآن والحديث النبوي كما بينه العلماء، فما نوع الاختلاف في الشاهد الشعري عند اللغويين ؟ وفي أثناء تتبعي لهذه القضية لم أجد أحداً من اللغويين توقف عندها حسب علمي. صحيح أنهم ذكروا حقيقة وجود الاختلاف في رواية الأبيات بأوجه مختلفة، فقد ذكر ذلك ابن الأَنْبَاري(١) والسيوطي(٢) وغيرهما من اللغويين ولكنهم لم يقفوا عند نوع الاختلاف بين الروايات. ويمكن تحديد نوع الاختلاف في رواية الأبيات بعد النظر في الشواهد المختلف في روايتها. والواقع أن نوع الاختلاف فيها لا يخرج عن نوعي الاختلاف أو التعارض الذي عرف عند المحدثين، وهما: اختلاف حقيقي واختلاف ظاهري، إذا أخذنا بشرط إمكان الجمع بين الروايتين من عدمه للتمييز بين نوعي الاختلاف عند تعدد رواية الأبيات، وهو شرط أخذ به الحافظ العراقي عند التفريق بين التعارض في مختلف الحديث. ولتوضيح نوعي الاختلاف في رواية الأبيات نلجأ إلى ضرب المثال على ذلك.

أولاً: الاختلاف الظاهري.

إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يجزم بحذف حرف العلة، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه. كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾(٣). وقد اختلفت رواية بيت قيس بن زهير

---

(١) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين. لمع الأدلة في أصول النحو. ص: ١٣٦، تحقيق: سعيد الأفغاني ط٢، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م. دار الفكر.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. الاقتراح في علم أصول النحو، ص: ٧٦ – ٧٧. تحقيق: أحمد محمد قاسم. طبع ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م – القاهرة. مطبعة السعادة.

(٣) سورة الفيل. آية: ١.

العبسي، فقد روى بإثبات حرف العلة في الفعل (يأتيك) المجزوم⁽¹⁾:

أَلَمْ يَأْتِيْكِ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

ورواه ابن جني بحذف حرف العلة (ألم يأتك) على ظاهر الجزم⁽²⁾ والبيت على هذه الرواية لم ينكسر فهو من منقوص الوافر.

وقد وجهت رواية إثبات حرف العلة مع الجزم بتوجيهات عدة، فوجهه سيبويه على أنه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة⁽³⁾، وقال الزَّجَّاجِي والأَعْلَم: إنها لغة⁽⁴⁾، وهذان الوجهان لا يجمعان بين روايتي الشاهد. وهناك وجه ثالث يمكن به الجمع بين الروايتين، ويكون التعارض بينهما تعارضاً ظاهرياً. فقد ذهب بعض النحاة⁽⁵⁾ إلى أن هذه الياء في (ألم يأتيك) ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم، بل لام الفعل قد حذفت فعلاً للجزم فصارت العبارة (ألم يأتك) بغير ياء، ثم أشبعت كسرة التاء فنشأ عن إشباعها ياء أخرى غير اللام. وكثيراً ما يلجأ الشعراء إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة. ومثل هذا الشاهد قول رُؤْبَة بن العَجَّاج⁽⁶⁾:

---

(١) ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٦/١. ط٥، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م. مصر – مطبعة السعادة. وانظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب: ٥٣٤/٣ – الطبعة الأولى. بيروت. دار صادر.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان. سر صناعة الإعراب: ٧٨/١. تحقيق: حسن هنداوي. طبع ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م. دمشق – دار القلم.

(٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب: ٣١٦/٣. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت – عالم الكتب. وانظر أوضح المسالك: ٧٦/١.

(٤) خزانة الأدب: ٥٣٤/٣.

(٥) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الانصاف في مسائل الخلاف جـ١/٣٠. دار الفكر – بيروت.

(٦) العجاج، رؤبة. ديوان رؤبة. ص: ١٧٩. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. طبع =

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ   وَلاْ تَرَضَّـــــــاهَا وَلاْ تَمَلَّقِ

بإثبات حرف العلة في قوله (ولا ترضاها) مع أن الفعل مجزوم بـــ (لا) الناهية. وذكر فيه ابن جنّي رواية أخرى قال: ((على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف: ولا تَرَضَّها ولا تملق))(١). ويمكن الجمع بين الروايتين على نحو ما فعل بالشاهد السابق، وقد تختلف روايتا البيت والشاهد في كلتا الروايتين واحد كما هو الحال في بيت الأعشى الذي رواه سيبويه(٢):

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وروى عجزه(٣):

....   أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيْلَةِ الْحِيَلُ

فعلى الرواية الأولى تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، و(هالك) خبر مقدم ، و(كلٌّ) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل رفع خبر أنْ المخففة من الثقيلة. قال السِّيرَافِي: والشاهد في كلتا الروايتين واحد، وهو إضمار الهاء في (أَنْ) المخففة من الثقيلة، وتقديره: أنه هالك في الرواية الأولى. وتقديره في الرواية الثانية: أنه ليس يدفع(٤). وزعم السِّيرَافِي أن العجز في الرواية الأولى مصنوع، والصحيح هو على الرواية الثانية. وعقب على ذلك ابن المستوفي فقال: والذي ذكره السيرافي صحيح، ولا شك أن النحويين غيروه

= ١٩٧٩م. بيروت، دار الآفاق الجديدة. وانظر: سر صناعة الإعراب: ٧٨/١، وانظر كذلك: خزانة الأدب: ٥٣٣/٣ – ٥٣٤.

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٩/١.

(٢) الكتاب: ١٣٧/٢.

(٣) الأعشى، ميمون بن قيس. ديوان الأعشى. ص: ٤٥. تحقيق: رودلف. طبع ١٩٢٧. فينا

(٤) خزانة الأدب: ٥٤٧/٣.

ليقع الاسم بعد (أَنْ) المخففة مرفوعاً(١) وفي قول السِّيرَافِي وابن المستوفى نظر؛ لأن الرواية الأولى رواها سيبويه عن شيوخه الثقات، وهو من هو في الرواية، ونعته شيخه يونس بن حبيب بالصدق فيما يقوله ويرويه(٢). وقال أبو عمر الجرمي عن كتاب سيبويه: «وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين ولا أدُّعى أنه أتى بشعر منكر»(٣). فهذه الثقة فيما يرويه سيبويه، وعدم الطعن في كتابه تجعلنا نتردد في قبول ما قاله السِّيْرَافِي وابن المستوفى عن روايته الأولى التي أوردها سيبويه في كتابه.

وقد تختلف روايتا البيت، ويختلف موضع الشاهد فيهما، ولكن يمكن الجمع بينهما من حيث المعنى، أي: أن المعنى لا يختلف باختلاف موضع الاستشهاد ومن ذلك قول أبي النَّجْم العِجْلِي:(٤)

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْبَاً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فقد روى سيبويه (كُلُّهُ) بالرفع والنصب(٥). وهذا الشاهد يدخل في باب الاشتغال، وقد ضعف سيبويه رواية الرفع لكون الضمير العائد على المبتدأ (كله) محذوفاً من جملة الخبر (لم أصنع)(٦) خلافاً للكِسَائِي والفَرَّاء(٧) والصحيح

---

(١) المرجع السابق: ٣/٥٤٧.

(٢) المرجع السابق: ١/١٨٠.

(٣) خزانة الأدب: ١/١٧٩.

(٤) أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة. ديوان أبي النجم العجلي- شعره ورجزه ص: ١٣٢ – صنعه وشرحه: علاء الدين أغا.طبع١٤٠١هـ / ١٩٨١م.النادي الأدبي – الرياض.

(٥) الكتاب: ١/ ٨٥.

(٦) المرجع السابق: ١/٨٥، ١٢٧.

(٧) خزانة الأدب: ١/١٧٣.

جوازه بقلة لوروده في المتواتر من قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾⁽¹⁾ برفع (كل)⁽²⁾. وأما رواية النصب في (كلّه) عند سيبويه فهي أقوى؛ ((لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك وإظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غير مصنوع))⁽³⁾ ومع أن الروايتين اختلفتا في الإعراب إلا أنهما تساوتا في المعنى.

وهذا ما أدركه تَقِي الدين السُّبْكِي من قول سيبويه: ((وكأنه قال: كله غير مصنوع))، يقول السبكي: ((لا فرق بين الرفع والنصب في قول سيبويه أن المعنى كله غير مصنوع، وهذا يقتضي أن النصب أيضاً يفيد العموم، وأنه لم يصنع شيئاً منه لما تقرر من دلالة العموم. وقد تأملت ذلك فوجدت قول سيبويه أصح من قول البيانيين، وأن المعنى حضره وغاب عنهم؛ لأنه ابتداء في اللفظ بكل ومعناها كل فرد فكان عاملها المتأخر في معنى الخبر؛ لأن السامع إذا سمع المفعول تشوق إلى عامله كما يتشوق سامع المبتدأ إلى الخبر وبه يتم الكلام فكان (كله لم أصنع) مرفوعاً ومنصوباً سواء في المعنى وإن اختلفا في الإعراب))⁽⁴⁾.

ولعلنا نخلص مما سبق قوله إلى أن الاختلاف الظاهري بين روايات البيت في موضع الشاهد هو ما يمكن الجمع بينها إمَّا عن طريق الصنعة النحوية، وإمَّا عن طريق المعنى.

---

(١) سورة الحديد. آية: ١٠.

(٢) ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر: ٣٨٤/٢. تصحيح: علي محمد الضباع. بيروت. دار الكتب العلمية.

(٣) الكتاب: ٨٥/١.

(٤) خزانة الأدب: ١٧٤/١.

ثانياً: الاختلاف الحقيقي:

وهو أن تتعارض روايتا البيت أو رواياته على وجه لا يمكن الجمع بينهما أو بينها. وهذا النوع من الاختلاف في الرواية هو الأغلب في الشواهد الشعرية المختلف فيها، وكما هو الحال في مختلف الحديث النبوي الشريف فإن طائفة منه لا يمكن الجمع بينها فيصار حينئذٍ إلى الترجيح أو النسخ(١)، وتوسط بعضهم فحصر مختلف الحديث على ما يدفع التعارض فيه بالتوفيق (الجمع) أو الترجيح(٢). وهذا التعارض الحقيقي بين روايتي البيت أو رواياته، الذي يصار فيه إلى الترجيح قد أدركه اللغويون يقول ابن الأنباري: ((اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما))(٣)، وكذلك نقل السيوطي عنه في كتابه (الاقتراح)(٤) ومثَّله ابن الأنباري، بقوله: ((وذلك مثل أن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر:

اسْمَعْ حَدِيْثاً كَمَا يَوْماً تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلاَ

فيقول له المعترض: الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً تحدثُه) بالرفع ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر؛ فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى النصب))(٥) فأنت ترى أن روايتي البيت متعارضتان لا يمكن الجمع أو التوفيق بينهما، لذلك عمد اللغوي إلى الترجيح بينهما.

---

(١) التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح. ص: ٢٨٥ – ٢٨٦.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١٩٦/٢.

(٣) لمع الأدلة. ص: ١٣٦.

(٤) الاقتراح في علم اصول النحو. ص: ١٨٤.

(٥) لمع الأدلة في أصول النحو: ص: ١٣٦ – ١٣٧.

وهناك مثال آخر: ذهب الكوفيون إلى أن (أَنْ) الناصبة للفعل المضارع تعمل محذوفة في غير المواضع المعدودة واستدلوا ببيت طَرَفَة بن العَبْد(١):

أَلاَ أَيُّهَذَا الْلاَّئِمِي أَحْضُرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

بنصب (أحضر). واستدلوا على صحة ذلك بأنه عطف عليه قوله: (وأن أشهدَ)، فدل على أنها تنصب مع الحذف. ومنع البصريون ذلك، وذهبوا إلى أن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل، وقالوا رواية البيت عندنا إنما هي الرفع، فقال سيبويه أصله (أن أحضر) فلما حذفت (أَنْ) ارتفع الفعل(٢) ففي هذه الحال لا يمكن الجمع بين الروايتين ولابد من إسقاط إحداهما من خلال الترجيح.

إن اختلاف الرواية في الشاهد الشعري في تراثنا النحوي حقيقة واقعة، وقد اتخذ النحاة حيالها مسلكاً علمياً واضحاً ألا وهو التوفيق بين الروايات المختلفة بالجمع إن أمكن فإن تعذر جنح إلى الترجيح، وهذا المسلك العلمي لا يختلف كثيراً عن مسلك علماء الحديث حيال مختلف الحديث، وقد مرَّ بنا ذلك. إلاَّ إنَّ عالم الحديث إذا تضاد الحديثان بحيث لا يمكن الجمع بينهما يلجأ إلى القول بالنسخ، فيظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ فإذا لم تقم دلالة على أي منهما الناسخ والمنسوخ، يفزع إلى الترجيح. ولما كان النسخ غير وارد في الشاهد النحوي أسقط النحاة هذا المسلك عند اختلاف الروايات، واقتصروا على مسلكي الجمع والترجيح عند

---

(١) ابن العبد، طرفة. ديوان طرفة بن العبد. ص: ٢١، قدم له وعلق حواشيه: سيف الدين الكاتب وزميله. طبع ١٩٨٩م. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان.

(٢) خزانة الأدب: ٥٧/١ – ٥٨.

تعارض روايتي البيت أو رواياته.

أسباب اختلاف الرواية:

ليس محلاً للنزاع أن الرواة كانوا يختلفون في رواية بعض الألفاظ عند روايتهم للأبيات المستشهد بها على قواعد اللغة، يقول الإمام السيوطي: ((كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض))(١). وقد وقع هذا الاختلاف في رواية البيت عند النحاة الأوائل أمثال سيبويه وغيره، يقول ابن السيرافي في ذلك: ((واعلم أن اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع لا ينبغي أن ينسبه أحدٌ إلى اضطراب سيبويه. وإنما الرواية تختلف في الإنشاد ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي فيها حجة فينشده على ما سمعه، ويرويه راو آخر على وجه آخر لا حجة فيه))(٢). ومثال ذلك: استشهاد سيبويه في باب اسم الفاعل بقول المرَّار الأسدي:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّـــــيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

بجر (بشر) كأن الشاعر قال: أنا ابن التاركِ بشرٍ. قال سيبويه: ((سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى (بشراً) على مجرى المجرور؛ لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين))(٣) أي أن الشاهد فيه أن الشاعر أضاف (التارك) إلى (البكري) على حد: الضارب الرجل. تشبيهاً بالحسن الوجه، وخفض (بشراً) عطف بيان على (البكري)، وأجراه عليه جرى الصفة على الموصوف(٤)، وقد

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو. ص: ٧٦.

(٢) ابن السيرافي، يوسف بن الحسن. شرح أبيات سيبويه: ٩٦/٢. تحقيق: محمد علي الريح هاشم. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م. دار الجبل – بيروت.

(٣) الكتاب: ١٨٢/١.

(٤) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل: ٧٣/٣. بيروت– عالم الكتب.

أنكر الْمُبَرِّد جواز الجر في (بشر) عطف بيان كان أو بدلاً وكان ينشد البيت:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بشراً عَلَيْهِ الطَّـــيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

بنصب (بشراً)، حملاً على محل (البكري)(١).

وكان النحاة في الغالب يعدون الروايات المختلفة للبيت المستشهد به روايات صحيحة، ولم يجعلوا هذا الاختلاف في الرواية مدخلاً للطعن في صحة الرواية، وعدم الاستشهاد بالبيت. كما أننا لم نعلم في الغالب أحداً منهم يدعي الوضع في البيت بسبب تعدد رواياته ونفي الصحة عنه. وقد ألمح ابن السيرافي إلى شيء من ذلك، قال: ((والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، لأن العربي الذي غيَّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه قوله حجة ولو كان الشعر له، لكان يحتج به. ألا ترى أن الحطيئة راوية زهير وكثيرّاً راوية جميل والراوي والمروي عنه كلاهما حجة))(٢)، وفي الموضوع ذاته يقول عبد القادر البغدادي عند حديثه عن شواهد سيبويه: ((وربما روى البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها، ولا ضير في ذلك؛ لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها. وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يوجب ذلك قدحاً فيه، ولا غضاً منه))(٣).

وهذا الأمر يدعونا إلى التزام الحذر من الأخذ بالتهم التي يلقيها البصريون والكوفيون على بعضهم بعضاً؛ لأن دافعها التعصب للمذهب وقد ألمح إلى هذا ابن جني، قال: ((فإن قلت: فإنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين،

---

(١) المرجع السابق: ٧٣/٣. وانظر: خزانة الأدب: ١٩٣/٢.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ٩٦/٢ لابن السيرافي.

(٣) خزانة الأدب: ١٧/١.

والمتحلين به في المصرين كثيراً ما يهجن بعضهم بعضا، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضاً))⁽¹⁾، ولعلنا نجد مصداق ذلك في موقف أبي حاتم السجستاني وهو بصري من الرواة الكوفيين، يقول: ((فإذا فسرتُ حروف القرآن المختلف فيها. أو حكيت عن العرب شيئاً فإنما أحكيه عن الثقات عنهم، مثل أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم. ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم))⁽²⁾ ولا يعني هذا أن نهدر أقوالهم، بل يجب أن نتحققها ونبحث عن جانب الحق فيها، وهذا الجانب يتمثل في القدر الذي يتمتع به الراوي من الصدق والثقة فيما يقوله ويرويه، وفي كتاب (الخصائص) لابن جنى (باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة)⁽³⁾، وثق فيه عدداً من علماء اللغة منهم أبو عمرو بن العلاء، والأصمعي، وأبو زيد، وأبو عبيدة، وأبو حاتم، والكسائي، وسيبويه، وأبو العباس أحمد بن يحيى، وأبو علي الفارسي. وفي هذا المجال يقول ابن جنى في صفة من نقل عن سيبويه: ((وحسبنا من هذا حديث سيبويه، وقد حطب بكتابه – وهو ألف ورقة – علماً مبتكراً، ووضعاً متجاوزاً لما يسمع ويرى، قلما تسند إليه حكاية، أو توصل به رواية، إلا الشاذ الفذ الذي لا حفْل به ولا قدر. فلولا تحفظ من يليه، ولزومه طريق ما يعنيه، لكثرت الحكايات عنه، ونيطت أسبابها به، لكن أخلد كل إنسان منهم إلى عصمته، وادَّرع جلباب ثقته، وحمى جانبه من صدقه وأمانته))⁽⁴⁾. ولعل في المسلك العلمي لهؤلاء النحاة ما

---

(١) الخصائص: ٣١٢/٣.

(٢) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي. مراتب النحويين. ص: ٩٠. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة – مطبعة نهضة مصر.

(٣) الخصائص: ٣٠٩/٣ – ٣١٣.

(٤) المرجع السابق: ٣١٢/٣.

يؤكد على صدق ما يروونه أو يحكونه أو ينقلونه من أشعار العرب وغيرها، فهم يصدرون ما يروونه بعبارات مثل (حدثني الثقة) و(أنشدني الخليل) و(أنشدني أعرابي فصيح) و(حدثني من لا أتهم) و(حدثني من أثق به) و(أخبرني الثقة)... إلخ كما أنهم لم يحتجوا بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته(١)، وهذا المسلك العلمي منهم – رحمهم الله – ينفي الشك عما قعدوه وأصلوه من علوم اللغة، ولكن في الوقت نفسه نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى اختلاف الرواية في البيت الواحد ؟ ولعلنا بعد المراجعة والبحث نجمل الأسباب في الآتي:

أولاً: اختلاف رواة الشعر:

تناقل العرب الشعر منذ العصر الجاهلي حتى بداية التدوين في القرن الثاني الهجري عن طريق الرواية الشفوية، فحفظ منه ما حفظ، وضاع منه شيء كثير، يقول ابن سلام عن رواية الشعر: ((فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته. فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر))(٢). وقد توافر للشعر خصيصة الوزن والقافية مما يجعل حفظه سهلاً على رواته والمهتمين به. وهناك من البواعث ما يدفع العرب إلى حفظ الشعر وإنشاده، ذكر منها ابن قُتَيْبَة(٣): جودة اللفظ والمعنى، والإصابة في التشبيه، وخفة الروى.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو. ص: ٦٠، وانظر خزانة الأدب: ١/ ١٧٩.

(٢) الجمحي، محمد بن سلام. طبقات فحول الشعراء: ٢٢/٢. تحقيق: محمود محمد شاكر. الرياض. مطبعة المدني.

(٣) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. الشعر والشعراء: ٩٠/١ – ٩١. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط٣. ١٩٧٧م.

وقد يختار ويحفظ؛ لأن قائله لم يقل غيره، أو لأن شعره قليل عزيز. وقد يحفظ؛ لأنه غريب في معناه، وقد يحفظ لنبل قائله.

والباحث المستقرئ لكتب التراث التي عنيت بالأدب الجاهلي وأدب صدر الإسلام يظفر بثلاث طبقات من رواة الشعر وهي:

أ– الشعراء الرواة.

وهم الذين يلزمون شاعراً بعينه، فيروون شعره، أو يجمعون إلى شعرهم شعر غيرهم من غير ملازمة، وهم الشعراء الخناذيذ. يقول عبد القادر البغدادي: الشعراء أربعة ذكر منهم: الشاعر الخنذيذ، وهو الذي يجمع إلى جيد شعره رواية الجيد من شعر غيره(١)، ومن هؤلاء أعشى قيس كان راوية لخاله المُسَيَّب بن عَلَس(٢)، وزهير بن أبي سُلْمَى كان راوية لزوج أمه أَوْس بن حَجَر(٣)، ولطُفَيْل الغَنَوي(٤)، ولخاله بَشَامَة بن الغَدِيْر(٥). وغيرهم كثير.

ب– رواة الشاعر.

وهؤلاء لم يكونوا شعراء، بل هم أفراد اعتنوا بشاعر أو بشعراء معينين، حفظوا عنهم أشعارهم وأخبارهم. ولم تمدنا كتب التراث إلا بالنزر اليسير من أسماء هؤلاء الرواة. ومن هؤلاء الرواة الشَّرِّيْد، فقد كان راوية لشعر أمية بن أبي الصَّلْت، فقد أنشد النبي ﷺ من شعر أمية مائة قافية(٦).

---

(١) خزانة الأدب: ١/٢٦٩.

(٢) الشعر والشعراء: ١/ ١٨٠.

(٣) المرجع السابق: ١ / ١٤٣.

(٤) القيرواني، الحسن بن رشيق. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ١/١٩٨. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٤، ١٩٧٢م، بيروت – دار الجيل.

(٥) الأصفهاني، أبو الفرج. الأغاني: ١٠/٣١٢. بيروت. دار صعب.

(٦) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. المزهر في علوم اللغة وآدابها: ٢/٣٠٩. تحقيق: محمد =

وكانت عائشة – رضي الله عنها– تحفظ بعض شعر لبيد – ﷺ – وترويه(١). ويدخل في هذه الطبقة أبناء الشاعر، وكذلك أقارب الممدوح.

ج – رواة القبيلة.

وهم طائفة من أبناء القبيلة تحفظ شعر شعرائها وترويه؛ لأنه سجل مآثرها، وربما ردد أبناء القبيلة القصيدة الواحدة ردحاً من الزمن عناية بها، كما صنع بنو تغلب في معلقة فارسهم وشاعرهم عمرو بن كلثوم، التي مطلعها:(٢)

أَلاَ هُبِّي بِصَحْنِكِ فَاصْبَحِيْنَا وَلاَ تُبْقِي خُمُـــــوْرَ الأَنْدَرِيْنَا

ومما يدل على وجود هذه الطبقة من الرواة ما نجده في بعض كتب التراث ككتاب (الأمالي) لأبي علي القالي من قول الراوي في سلسلة سنده: (عن أشياخ من علماء قضاعة)(٣) و(عن أشياخ من بني الحارث بن كعب)(٤) و(حدثني غير واحد من هوازن)(٥) و(حدثني جماعة من بني تميم عن آبائهم عن أجدادهم)(٦). وتتكرر مثل هذه الصيغ الجماعية في سلسلة الإسناد في معظم كتب التراث، مثل: كتاب (المعمرون والوصايا) لأبي حاتم السِّجِسْتَانِي وغيره.

فعن طريق هؤلاء الرواة كانت القصيدة تنتقل من مكان إلى مكان، ومن

= جاد المولى بك وزميليه. طبع ١٩٨٦م، بيروت – المكتبة العصرية.

(١) ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. العقد الفريد: ١٢٤/٦. شرح وضبط أحمد أمين وزميليه. طبع ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م. بيروت – دار الكتاب العربي.

(٢) التغلبي، عمرو بن كلثوم. ديوان عمرو بن كلثوم. ص: ٣٠٧. تحقيق: أيمن ميدان. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م. النادي الأدبي الثقافي – جدة.

(٣) القالي، أبو علي إسماعيل القاسم. الأمالي: ١٢٦/١. بيروت – دار الكتاب العربي.

(٤) المرجع السابق: ١٨٠/١ لأبي علي القالي.

(٥) المرجع السابق: ٢/ ٢٧٦.

(٦) ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي. ص: ٥٢، ٧٢.

قبيلة إلى أخرى، ومن حي إلى آخر، ومن عصر إلى عصر. والقصيدة في أثناء مسيرها يحدث فيها نقص في عدد أبياها. وكذلك يقع اختلاف في ترتيبها، وكذلك اختلاف في بعض كلماها. ومرد ذلك إلى أن الراوي أو ناقل القصيدة أو منشدها يعتمد على ذاكرته وعلى ملكة الحفظ لديه فلم تسلم القصيدة من التبديل والتغيير. وقد يكون الراوي أو الناقل من غير قبيلة الشاعر فينشد القصيدة حسب لهجته وأدائه اللغوي الذي فطره الله عليه يقول ابن هشام: ((فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات))(١) فالاختلاف في ألفاظ البيت المستشهد به إنما وقع بفعل العرب الذين نقل الرواة عنهم لا بفعل رواة اللغة. وهذا ما صرح به ابن السيرافي يقول: ((والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار لأن العربي الذي غير الشعر وأنشده على وجه دون وجه قوله حجة ولو كان الشعر له، لكان يحتج به))(٢) فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم. ولتوكيد ذلك نسوق المثال التالي: تقرر في لغة العرب أن الاستثناء المنقطع يجوز في المستثنى الاتباع على البدلية في لهجه تميم، أو النصب على الاستثناء في لهجة الحجازيين وغيرهم(٣). وعلى النصب جاء قول النابغة(٤):

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَناً أُسَائِلُهَا   عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو. ص: ٧٧. انظر: خزانة الأدب: ٢٢/١.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ٩٦/٢ لابن السيرافي.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٦١/٢.

(٤) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية. ديوان النابغة الذبياني. ص: ١٤ – ١٥. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة – دار المعارف.

إلاَّ الأَوَارِيَّ لأيْـــاً مَاْ أُبَيِّنَهَا   وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

قال الأعلم: ((الشاهد في قوله: إلا الأواريَّ بالنصب على الاستثناء المنقطع))(١). ومما يؤكد أن النصب لغة للنابغة قوله(٢):

حَلَفْتُ يَمِيْناً غَيْرَ ذِيْ مَثْنَوِيَّةٍ   وَلاَ عِلْمَ إلاَّ حُسْنَ ظَنٍ بِصَاحِبِ

بنصب (حسن) على الاستثناء المنقطع(٣). أما رواية الرفع في (أوارى) فهي لهجة تميم يقول سيبويه: أنشدت بنو تميم قول النابغة برفع (أوارى) على البدل من الموضع(٤)، وقال عنهم أيضاً: ((وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً:

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ   غَيْرُ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ))(٥)

وهذا يعني أن تميماً إذا أنشدوا شعر غيرهم أنشدوه على سجيتهم ومقتضى لهجتهم التي فطروا عليها.

ثانياً: إصلاح أخطاء الشعراء:

لعل هذا العنوان يدفعنا إلى طرح السؤال الآتي، هل يخطئ شعراء عصر الاحتجاج ؟ لعلنا نقدم بين يدي الإجابة عن هذا السؤال قول الأصمعي: ((قرأت على خلف شعر جرير، فلما بلغت قوله:(٦)

---

(١) خزانة الأدب: ٢/١٢٦.

(٢) الديوان. ص: ٤١. الرواية فيه برفع (حسنُ).

(٣) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٢٢.

(٤) المرجع السابق: ٢/ ٣٢٠ – ٣٢١.

(٥) المرجع السابق: ٢/٣٢٣.

(٦) (٦) ابن الخطفي، جرير بن عطية. شرح ديوان جرير. ص: ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، شرح: تاج الدين شلق. طبع ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، بيروت – دار الكتاب العربي.

وَيَوْمٍ كَإِبْهَامِ الْقَطَاةِ مُحَبَّبٍ   إِلَيَّ هَوَاهُ غَالِبٍ لِيَ بَاطِلُهْ
رُزِقْنَا بِهِ الصَّيْدَ الْغَرِيْرَ وَلَمْ نَكُنْ   كَمَنْ نَبْلُهُ مَحْرُوْمَةٌ وَحَبَائِلُهْ
فَيَالَكَ يَوْمَاً خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ   تَغَيَّبَ وَاشِيْهِ وَأَقْصَرَ عَاذِلُهْ

فقال: ويله: وما ينفعه خير يؤول إلى شر ؟ قلت له: هكذا قرأته على أبي عمرو، فقال لي: صدقت. وكذا قاله جرير، وكان قليل التنقيح مشرد الألفاظ. وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. فقلت: فكيف كان يجب أن يقول ؟ قال: الأجود له لو قال:

فَيَالَكَ يَوْمَاً خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ   ....

فاروه هكذا: فقد كانت الرواة قديماً تصلح من أشعار القدماء. فقلت والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا»(١). وهذه الرواية تدل على أن هناك خطأً وقع في أحد أبيات قصيدة جرير، ثم عدل هذا الخطأ، وروى البيت المعدل ثم هناك حكم مفاده أن الرواة يعدلون أخطاء الشعراء الذين يروون عنهم. ولكن هل يخطئون في المعنى فقط أو في اللغة فقط أو فيهما معاً؟ نقول فيهما معاً. أما من حيث المعنى فرواية الأصمعي السابقة دليل عليه، وكذلك ما ذكره المرزباني في (الموشح) من مآخذ على الشعراء الجاهليين والإسلاميين دليل آخر على وقوع ذلك منهم. أما من حيث اللغة سواء في بنية الكلمة أو في الإعراب فهي مسألة اختلف اللغويون فيها، وتناولوها من خلال حديثهم عن الضرورات الشعرية، فذهب جمهور النحاة إلى أن عرب عصور الاحتجاج لا يخطئون في استعمالهم اللغة؛ لأنهم يتحدثونها سليقة وهي مانعة لهم من الوقوع في الخطأ، وأي خروج في استعمالهم اللغوي في الشعر إنما هو ضرورة اضطرهم إليها إقامة الوزن والقافية

---

(١) المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى. الموشح. ص ص: ١٧١ – ١٧٢. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة – دار الفكر العربي.

وليس لهم مندوحة منه(١)، وهذه النظرة دفعت كثيراً منهم إلى التكلف في التأويل والتخريج لهذه الضرورات، ومن ذلك بيت الفرزدق المشهور(٢):

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إلاَّ مُسْحِتاً وَمُجَلَّفُ

برفع (مجلف) فخطأه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي؛ لأنه رفع مجلّفاً وحقه النصب عطفاً على (مسحتاً) المنصوب، فنجد ابن الأنباري يتكلف لتخريج رفع (مجلف) على الاستئناف كأنه قال: أو مجلف كذلك(٣)، يقول ابن قتيبة: «فرفع آخر البيت ضرورة. وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرضي»(٤). أما الفريق الآخر – وهم قلة من اللغويين – فنظر إلى أن هذه الضرورات الشعرية أخطاء لغوية وقع فيها الشعراء غير شاعرين بها، يدفعهم إلى ذلك المحافظة على إقامة الوزن وسلامة القافية. ومن هذا الفريق أبو هلال العسكري(٥)، والقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني(٦) وابن فارس، يقول: «الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، يومئون ويشيرون، يختلسون، ويعيرون،

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو. ص: ٤٢، وانظر: خزانة الأدب: ١/١٥.

(٢) الفرزدق، همام بن غالب. ديوان الفرزدق. ص: ٣٨٦. شرحه وضبطه وقدم له: علي قاعود. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(٣) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٨٨ – ١٨٩. بيروت – دار الفكر.

(٤) الشعر والشعراء: ١/٩٤.

(٥) العسكري، أبو هلال – الحسن بن عبد الله بن سهل. كتاب الصناعتين، ص: ١٥٠، تحقيق: البجاوي وزميله. طبع ١٩٥٢ م – القاهرة. دار إحياء الكتب العربية.

(٦) الجرجاني، علي بن عبد العزيز. الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: ٤ – ١٠. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وزميله. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

ويستعيرون. أما لحن في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك. ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز. ولا معنى لقول من قال:

أَلَمْ يَأْتِيْكِ وَالأَنْبَاءُ تَنمى ……………

وهذا إن صح (.....) فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأَ والغلطَ، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود. بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً، بعد أَلاَّ يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً»[1] وعلى هذا يرى ابن فارس أن ارتكاب الضرورة بحجة إقامة الوزن والقافية قول غير دقيق؛ لأنه بإمكان الشاعر أن يأتي بما يقوم مقام الضرورة بالحذف والتغيير، يمده في ذلك سعة العربية في المفردات والأساليب.

إن القائلين بخلو شعراء عصور الاحتجاج من الوقوع في الخطأ اللغوي دفعهم هذا الاعتقاد إلى التكلف والإغراب في التأويل والتخريج، بل إن الأمر دفعهم إلى إصلاح الأخطاء لتغيير الرواية، فمثلاً بيت الفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ   مِنَ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحِتاً وَمُجَلِفُ

«قيل للفراء: إن بعض الرواة يقول:

………………   مَاْ بِهِ مِنَ الْمالِ إِلاَّ مُسْحِتٌ وَمُجَلِفُ

قال ليس هذا بشيء»[2]، وعن تغيير الرواية فقد جاء في كتاب (النوادر

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين أحمد. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ص: ٢٧٥ – ٢٧٦. تحقيق: مصطفى الشويمي. طبع ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤ م. مؤسسة أ. بدران.

[2] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن: ٢ / ١٨٢. ط٢، ١٩٨٠م. بيروت – عالم الكتب.

في اللغة) لأبي زيد الأنصاري، قوله: «وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوي أنها تجوز على بعد في القياس، فربما غيَّر الرواية»[1] وعن تغيير الرواية أيضاً يقول أحمد بن محمد بن ولاد: «إن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد»[2]، ونأخذ على ذلك مثالاً: ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى ترك صرف المنصرف بشرط العلمية وحدها في الضرورة؛ لأنها سبب قوي. واحتجوا بقول عباس بن مرداس[3].

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِيْ مَجْمَعِ

بمنع (مرداس) من الصرف.ولم ترق هذه الرواية للمبرد فغير الرواية بقوله:

.... يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِيْ مَجْمَعِ

قال ابن مالك في (شرح التسهيل): وللمبرد إقدام في ردِّ ما لم يرو مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره، وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح، ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح[4]؟ وكأن تغيير المبرد للروايات التي لم تعجبه صفة اتهمه بها بعض النحاة

---

(١) الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس. النوادر في اللغة. ص: ٢٠٤. تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني. بيروت. دار الكتاب العربي.

(٢) خزانة الأدب: ٢ / ١٣١.

(٣) السلمي، عباس بن مرداس. الديوان. ص: ١١٢. تحقيق: يحيى الجبوري. طبع ١٤١٢هـ – ١٩٩١م. بيروت، مؤسسة الرسالة.

(٤) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل: ٣/٤٣٠ – ٤٣١، تحقيق: عبد الرحمن السيد وزميله. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م. هجر للطباعة والنشر والتوزيع – مصر.

أمثال ابن جنّي(١)، وعلي بن حمزة، قال علي: ((وروى المبرد بيت امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْمَاً مِنَ اللهِ وَلاْ وَاغِــــــلِ

ولم يقل امرؤ القيس إلا: فاليوم أشربْ(٢)، وهو ممن اشتهر به من تغييره لروايته))(٣) أي أن امرأ القيس حذف ضمة الباء في (أشرب) للضرورة، يقول سيبويه: ((وقد يسكّن بعضهم في الشعر؛ وذلك قول الشاعر امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْمَاً مِنَ اللهِ وَلاْ وَاغِــلِ))(٤)

ومما يدل على صحة هذه الرواية وأن الروايات الأخرى مغيَّرة قول ابن قتيبة: ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت ويحتجون به في تسكين المتحرك لاجتماع الحركات؛ وأن كثيراً من الرواة يروونه هكذا لظننته:

فَالْيَوْمَ أُسْقَـــــى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   ....(٥)

ومما غيره الرواة قول لبيد(٦):

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ   أَلَنَّاطِقُ الْمَزْبُورُ وَالْمَخْتُومُ

بقطع ألف الوصل من (ألناطق)(٧)، وهذا البيت غيرته الرواة قال ابن

---

(١) الخصائص: ١/٧٥.

(٢) الكندي، امرؤ القيس بن حجر. شرح ديوان امرؤ القيس. ص: ١٧٣. تأليف حسن السندوبي. ط٧. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. بيروت – المكتبة الثقافية.

(٣) البصري، علي بن حمزة. التنبيهات على أغاليط الرواة. ص: ١١٦. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. الطبعة الثالثة. القاهرة. دار المعارف.

(٤) انظر: كتاب سيبويه: ٤/٢٠٤.

(٥) الشعر والشعراء: ١/١٠٤.

(٦) العامري، لبيد بن ربيعة. ديوان لبيد بن ربيعة. ص: ١١٩، تحقيق: إحسان عباس. طبع ١٩٦٢م – الكويت.

(٧) سيبويه: ٤/ ١٥١.

منظور: ((ويروى: على ألواحهن الناطق. وإنما عَدَل عن ذلك بعض الرواة استيحاشاً من قطع ألف الوصل، وهذا جائز عند سيبويه في الشعر))(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الضرورات التي وقع فيها شعراء عصر الاحتجاج بقيت على حالها لم تغير، واجتهد كثير من النحاة من لدن سيبويه في تأويلها والتكلف لها، بل إن بعضها لا وجه له، يقول محمد بن سَلاَّم الجمُّحِي عن بيت الفرزدق:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إلاَّ مُسْحتاً وَمُجَلَّفُ

برفع (مجلف): ((قال أبو عمرو: ولا أعرف لها وجهاً. وكان يونس لا يعرف لها وجهاً. قلت ليونس: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه ؟ فقال: لا، كان ينشدها على الرفع وأنشدنيها رؤبة على الرفع))(٢).

ثالثاً: تحريف الرواية.

جاء في معجم (مقاييس اللغة): ((يقال: انحرف ينحرف انحرافاً، وحرَّفته أنا عنه، أي عدلت به عنه))(٣). وقال الفيروز آبادي: حرَّف الشيء عن وجهه: صرفه(٤). وعلى هذا فإن التحريف لغة: عدل الشيء أو صرفه عن وجهه الصحيح.

والتحريف في اصطلاح المفسرين هو: ((الميل عن سواء المعنى وصريحه إلى التأويل الباطل))(٥)، كتحريف اليهود مراد الله إلى تأويلات باطلة، وكتحريف

---

(١) لسان العرب: ١/ ٣٩٤.

(٢) طبقات فحول الشعراء: ١/ ٢١.

(٣) معجم مقاييس اللغة: ٢/ ٤٢.

(٤) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب.القاموس المحيط: ٣/ ١٣١. بيروت، دار الجيل.

(٥) ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير: ٥/ ٧٥. مكتبة العلوم والحكم.

أهل الأهواء لمعاني القرآن بالتأويلات الفاسدة. أما التحريف عند اللغويين فإننا نجد له مفهومين مختلفين، فابن جني يستخدمه بمعنى التغير في بنية الكلمة المحكوم بالقياس أو السماع عن العرب، كالتغير الذي يطرأ على بعض الأسماء عند النسب إليها، مثل النسب إلى حنيفة (حنفي)، وكالقلب المكاني في الأفعال، وكالإبدال بين الحروف في الكلمات(١).

أما المفهوم الثاني للتحريف عند اللغويين، فهو بمعنى الخطأ أو اللحن الذي تقع فيه العامة وبعض الخاصة في بنية الكلمة أو التركيب. وقد ألفت في ذلك الكتب تحت عنوان: ما تلحن فيه العامة. أو عناوين أخرى مقاربة له. والتحريف بهذين المفهومين لا يعنيانا هنا. فالمفهوم الأول اقتضته طبيعة اللغة في عصور الاحتجاج، والثاني خطأ حاد به صاحبه عن جادة الصواب اللغوي، وإنما الذي نقصده بالتحريف هنا هو: انحراف الراوي بالشاهد الشعري لفظاً إلى وجهة لا يقصدها الشاعر بحيث ينجم عن عمله هذا رواية أخرى للبيت. وقد وقع شيء من هذا في بعض الشواهد الشعرية. ونبه عليه بعض النحاة أو الرواة موضحين الرواية الصحيحة. ومن ذلك أن علي بن مبارك الأحمر كان يرى مجيء مثل: (حمراءة) و(بيضاءة) من أسماء الألوان. فأنكر عليه الكِسَائِيّ ذلك فقال له الأحمر: بلى والله سمعت أعرابياً ينشد يقال له مزيد:

كَأَنَّ فِيْ رَيِّقِهِ لَمَّا ابْتَسَـــمْ   بَلْقَاءَةً فِي الْخَيْلِ عَنْ طِفْلٍ مُتِمْ

يعني السحاب، فقال الكِسَائِي: إنما هو:

....   بَلْقَاءَ تَنْفِي الْخَيْلِ عَنْ طِفْلٍ مُتِمْ(٢)

---

(١) الخصائص: ٢/ ٤٣٩.

(٢) أيبك الصفدي، صلاح الدين خليل. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ١٦٦. تحقيق: السيد الشرقاوي. طبع ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، القاهرة – مكتبة الخانجي.

وقد حاول الباحث محمد عيد بيان أسباب التحريف في الشاهد الشعري، وحصرها في ثلاثة أسباب، هي(١):

(١) غلط الراوي في سماع الرواية فانحرفت لديه عن حسن نية.

(٢) تحريف الرواية قصداً بهدف بيان مجرى النصوص إذا وقعت ذلك الموقع.

(٣) تحريف الرواية نصرة للرأي مع معرفة وجه الحق فيها.

ولعلنا نوافق الباحث على السبب الأول، ونراه هو السبب الأكثر شيوعاً في تحريف الرواية في الشاهد الشعري؛ لكون الرواية تعتمد بصفة أساسية على المشافهة، وهذا مما يجعل السهو والنسيان وارداً عند الراوي فيما يرويه، فيبدل كلمة مكان أخرى، أو يخالف بين أبيات القصيدة، أو ينقص منها بعض أبياتها. أما السببان الآخران فلا يمكن الاطمئنان إليهما لأمرين. الأول: أنهما يضعان النحاة موضع الاتهام والشك فيما يروونه. وهذه النظرة تهدم كثيراً مما أصله النحاة الأقدمون. والثاني: أن الباحث اعتمد على ذكر شواهد ادَّعى أنَّ سيبويه حرفها. وسيبويه وثَّقه علماء اللغة، ونفوا عنه تهمة الوضع أو التحريف في الرواية، يقول عنه ابن السِّيْرَافِي: ((إنما الرواية تختلف في الإنشاد ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي فيها حجة فينشده على ما سمعه))(٢). وقال أبو عمر الجَرْمِي عن كتابه: ((وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر))(٣). إن هذه الأقوال عن سيبويه وكتابه تجعلنا

---

(١) عيد، محمد. الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص ٥٨. ط٣، ١٩٨٨م، القاهرة- عالم الكتب.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ٢ / ٩٦ لابن السيرافي.

(٣) خزانة الأدب: ١ / ١٧٩.

نتردد في قبول السببين اللذين ذكرهما الباحث محمد عيد فيما حاول أن يذكره من سبب تحريف الرواية في الشاهد الشعري في حق سيبويه على الأقل. ولعل من قبيل إحسان الظن بهؤلاء الرواة وكذا النحاة أن نحمل التحريف في رواية الشاهد الشعري على غلط الراوي في السماع عمن روى عنه، فعليه يمكن أن نحمل الروايات التي وقع فيها الاختلاف بسبب التحريف، ومن ذلك الأبيات التي استشهد بها سيبويه وصححها غيره، ومنها قول نَهْشَل بن حَرِي(١):

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ

ببناء (ليبك) للمجهول.

هذا البيت استشهد به سيبويه في باب (ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)(٢)، فذهب إلى أن رافع (ضارع) محذوف للعلم به من الفعل المذكور (ليبك)، كأنه قال: ليبك يزيدُ ليبكه ضارع(٣). وقد روي البيت ببناء (ليبك) للمعلوم، وفاعله (ضارع) و(يزيدَ) مفعوله، وهذه هي الرواية الثابتة عند أبي أحمد العسكري وعد الرواية الأولى غلطاً(٤). وكان الأَصْمَعِي ينكر رواية البناء للمجهول، ويقول: ما اضطره إليه ؟ إنما الرواية:

لِيَبْكِ يَزِيْدَ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ(٥).............

بالبناء للمعلوم.

---

(١) سيبويه: ١/٢٨٨. خزانة الأدب: ١ / ١٤٧.

(٢) سيبويه: ١/ ٢٨٠.

(٣) المرجع السابق: ١ / ٢٨٨.

(٤) العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. ص: ٢٠٨، تحقيق: عبد العزيز أحمد. طبع ١٩٦٣م. مصر. مطبعة البابي الحلبي، وانظر: خزانة الأدب: ١ / ١٤٧.

(٥) الشعر والشعراء: ١ / ١٠٦

ومن شواهد سيبويه التي دخلها التحريف قول الأَخْطَل:

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا   كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

برفع تعمروهما(١). استشهد به سيبويه على جواز رفع الفعل المضارع بعد الطلب، وهو قوله (كُرُّوا) فعل أمر؛ لعدم قصد الجزاء فارتفع الفعل (تعمروهما) عنده على الحال أو على القطع. أي كُرُّوا عامرين، وإن شئت رفعت على الابتداء(٢). وهذا البيت وقع فيه تحريف من قبل الراوي، يقول محمد طنطاوي: ((لم ينبه أحدٌ من العلماء قط على ما في البيت من خطأ ابتنى عليه زعم الاستدلال بالبيت، إذ مدار الاستشهاد به على أن (كروا) فعل أمر بدليل الخطاب في (حرتيكم). والحقيقة أن الفعل ماض وأن صواب الشطر الأول:

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْهِمْ تَعْمُرُونَهُمَا(٣)   ....

على الحكاية للغائبين))(٤)

ونذكر مثالاً آخر على تحريف الرواية. ذهب المبرد في كتابه (الكامل في اللغة والأدب)(٥) إلى أن للشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود، وليس له أن يمدَّ المقصور؛ وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة، فإذا احتاج إلى حذفها حذفها ورد الشيء إلى أصله، فلو مد المقصور لكان زائداً في الشيء ما ليس منه. واحتج لرأيه بثلاثة أبيات قصر فيها قائلوها الممدود.

---

(١) سيبويه: ٣ / ٩٩.

(٢) المرجع السابق: ٣ م ٩٩.

(٣) الأخطل، غياث بن غوث. ديوان الأخطل. ص: ١٠٨. تحقيق: أنطون صالحاني. طبع ١٨٩١م – بيروت.

(٤) الطنطاوي، محمد. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ص: ٧٢. دار الندوة الجديدة.

(٥) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب: ١ / ١٢٧. بيروت – مؤسسة المعارف.

الأول: بيت النَّمِر بن تَوْلَب:

يَسُرُّ الْفَتَى طُولُ السَّلاَمَةِ وَالْبَقَا   فَكَيْفَ يَرَى طُولَ السَّلاَمَةِ يَفْعَلُ

أراد: (البقاء).

الثاني: بيت يزيد بن عمرو بن الصَّعْق(١):

فَزِعْتُمْ لِتَمْرِيْنِ السِّيَاطِ وَأَنْتُمُ   يُشَنُّ عَلَيْكُمْ بِالْفِنَا كُلُّ مَرْبِعِ

فقصر (الفناء) وهو ممدود.

الثالث: بيت الطِّرِمَّاح(٢):

وَأَخْرَجَ أُمُّهُ لِسَواسِ سَلْمَى   لِمَعْفُورِ الضَّرَا ضَرِمَ الْجَنِيْنِ

أراد: (الضراء).

وقد تعقب علي بن حمزة في كتابه: (التنبيهات على أغاليط الرواة)(٣) هذه الأبيات التي استشهد بها المبرد في قصر الممدود وذكر أنه حرف روايتها، فأمَّا بيت النمر فروايته: [طول السلامة والغنى].(٤) وأما رواية بيت ابن الصَّعْق [بالقَنا]. وأمَّا بيت الطِّرِمَّاح فروايته: [لمغفور الضَّنَا].

الترجيح بين الروايات:

جاء في معجم (لسان العرب): ((رجَّح الشيء بيده. وزنه ونظر ما ثقله،

---

(١) الأصمعي، عبد الملك بن قريب. الأصمعيات. ص: ١٤٤. تحقيق: أحمد محمد شاكر وزميله. ط ٥. بيروت.

(٢) الطرماح، الحكم بن حكيم. ديوان الطرماح. ص: ٢٨٥. تحقيق: عزة حسن. ط٢، ١٤١٤هـ ت ١٩٩٤م. بيروت – دار الشرق العربي.

(٣) التنبيهات على أغاليط الرواة. ص: ١٠٨ – ١٠٩.

(٤) القيسي، نوري حمودي، شعراء إسلاميون. ص: ٣٦٩، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م – بيروت عالم الكتب.

وأرجح الميزان: أي أثقله حتى مال»[1]. ويتعدى الفعل (رجح) بالألف، فيقال: أرجحته. ورجَّحت الشيء بالتثقيل: فضلته وقويته[2]. وعلى هذا فإن المعنى اللغوي لمادة (رجَّح) يدل على التثقيل والتمييل والتفضيل والتقوية. أما مفهوم الترجيح اصطلاحاً، فهو: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر[3]. أو هو: بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر[4]. ولعلنا نفهم من التعريفين السابقين للترجيح بأنه نشاط ذهني يقوم به المرجِّح لبيان القوة الكامنة الزائدة في أحد المتعارضين أو الدليلين للعمل به.

وقضية الترجيح هذه قد أخذت حظها عند الأصوليين من التقنين والتنظير. فقاموا بتعريفه، وذكر شروطه، وحصر وجوهه، وبيان حكم العمل بالدليل الراجح. أما الترجيح عند النحاة فلم يأخذ حظه كاملاً عندهم، وما ذكروه في هذه القضية – حسب علمي – مأخوذ من مباحث الأصوليين ويكاد ينحصر الأخذ عنهم في وجوه الترجيح باعتبار السند والمتن، يقول ابن الأنباري: «اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما. والترجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد؛ والآخر المتن»[5]. واقتصار ابن الأنباري في الترجيح على السند والمتن، إنما هو محاكاة لتقسيم بعض الأصوليين، منهم: القَرَافِي[6]،

---

(١) لسان العرب: ٢/٤٤٥.

(٢) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. المصباح المنير. ص: ٨٣، بيروت – مكتبة لبنان.

(٣) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد. التعريفات. ص: ٣٧. العراق، دار الشؤون الثقافية العامة – آفاق عربية.

(٤) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. الكليات. ص: ٣١٥. ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، بيروت – مؤسسة الرسالة.

(٥) لمع الأدلة. في أصول النحو. ص: ١٣٦.

(٦) القرافي، أحمد بن إدريس. شرح تنقيح الفصول. ص: ٤٢٢، تحقيق: طه عبد الرؤوف =

وأبو الخطاب(١). وبعض الأصوليين يضيف إلى القسمين السابقين قسماً ثالثاً، وهو الترجيح باعتبار أمر خارجي، ومنهم: الغزالي(٢)، وبعضهم يضيف إليها قسماً رابعاً، وهو الترجيح باعتبار المدلول، ومنهم ابن الحاجب(٣). والذي يهمنا هنا هو الاقتصار على ما ذكره ابن الأنباري باعتباره نحوياً، وله كتب في أصول النحو، ولعلنا نتلمس بعض الأمثلة للتدليل على بعض وجوه الترجيح عند النحويين بين الروايات المختلفة للشاهد الشعري.

أولاً: الترجيح باعتبار السند:

تفشى الوضع والانتحال في المروي الأدبي واللغوي على نحو واضح خلال القرن الأول وما تلاه من قرون كما يفهم من قول الخليل بن أحمد: ((إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت))(٤). وممن اتهم من الرواة بالوضع والانتحال حماد الرواية(٥). ولم تقتصر تهمة الوضع والانتحال على الأفراد، بل تعدتهم إلى علماء بلد جميعاً. كاتهام الأصمعي لرواة الكوفة بأنهم غير منقحين(٦)، وكاتهام ابن فارس لعلماء

= مسعد. القاهرة – مكتبة الكليات الأزهرية.

(١) الكلوذاني. أبو الخطاب محمود بن احمد. التمهيد في أصول الفقه: ٢٠٢/٣. تحقيق: محمد بن علي بن إبراهيم. مكة المكرمة. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

(٢) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. المستصفى في علم الأصول. ص: ٣٧٧، تصحيح: محمد عبد السلام عبد الشافي. طبع ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، بيروت – دار الكتب العلمية.

(٣) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمرو. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل. ص: ٢٢٢. طبع ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م. بيروت – دار الكتب العلمية.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة. ص: ٦٣.

(٥) طبقات فحول الشعراء: ٤٨/١.

(٦) الموشح. ص: ٣١٧.

بغداد بعدم الصدق والثقة والعدالة(١)، وكاتهام الكوفيين لبعض رواة البصرة بالكذب والتزوير(٢). وينبغي أن تؤخذ هذه الاتهامات بحذر شديد؛ لأن المحرك لها العصبية المذهبية والمنافسة.

إن ظهور الوضع والانتحال في المروي من النصوص اللغوية قد فرض على اللغويين ضبط المروي عن طريق الإسناد. فعمدوا إلى منهج أهل الحديث فيما يتعلق بالضوابط السلوكية لروايته، فاشترطوا في ناقل اللغة أن يكون عدلاً كما يشترط في نقل الحديث(٣)؛ لذا فلا غرابة أن يعمد النحويون إلى الترجيح باعتبار السند. ومن وجوه الترجيح في السند عندهم الآتي:

(١) الترجيح بكثرة الرواة:

تعد كثرة الرواة مرجحة عند جمهور الأصوليين إذا تعارض حديثان(٤)، وهي كذلك عند النحويين إذا تعارضت روايات الشاهد الشعري، يقول ابن الأنباري: ((فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر))(٥) ويمثل على ذلك: بأن يستدل الكوفي على النصب بـــ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما)بقول الشاعر:

اسْمَعْ حَدِيْثاً كَمَا يَوْماً تُحَدِّثَهُ   عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلاَ

فيقول له المعترض: الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً تحدثُه) بالرفع، ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع أكثر

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة. ص: ٦٣.

(٢) التنبيهات على أغاليط الرواة. ص: ٢٤٨ – ٢٤٩.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو. ص: ٨٥.

(٤) المستصفى في علم أصول الفقه.ص: ٣٧٧، وانظر: منتهى الوصول والأمل، ص: ٢٢.

(٥) لمع الأدلة في أصول النحو. ص: ١٣٦.

فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى بالنصب(١). ويرادف الترجيح بالكثرة الترجيح برواية الجمهور عند اختلاف الروايات في الشاهد الشعري، فمثلاً ذهب الجمهور من النحاة إلى أن (ما) تعمل في لغة الحجازيين بشروط منها: ألا يقترن اسمها بـــ (أنْ) الزائدة فإذا اقترنت بها كفَّتها عن العمل. واستشهدوا بقول الشاعر:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخزَفُ

برفع كلمة (ذهبٌ) و(صريفٌ) على أن (ما) نافية و(إن) زائدة كافة. ورواه ابن السِّكِّيْت بنصب (ذهباً) و(صريفاً) على إعمال (ما)، وتكون على هذه الرواية (إِنْ) نافية مؤكده(٢) فترجح رواية الجمهور على رواية ابن السِّكِّيْت.

(٢) الترجيح بالشهرة مع الصحة في الرواية:

يراد بالشهرة عند بعض العلماء ما اشتهر على الألسنة، وهذا يطلق على ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما ليس له إسناد أصلاً(٣). وهو عند جمهور الحنفية قسيم المتواتر(٤)، وبناء على ذلك فإنهم يرون ترجيح الخبر المشهور من السنة على الآحاد(٥). وقد أخذ النحاة بهذا فرجحوا الرواية المشهورة مع صحتها على الأخرى التي لم تكن في شهرتها، ومن ذلك: أن الكوفيين جوزوا

---

(١) المرجع السابق. ص: ١٣٦ – ١٣٧.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٢٧٤ – ٢٧٦، وانظر: شرح شواهد المغني: ١/٨٤ للسيوطي.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٢ / ١٧٣.

(٤) الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد النحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. ص: ٤٩، دار الفكر.

(٥) أمير بادشاه، محمد أمين. تيسير التحرير: ٣/ ١٦٢، بيروت – دار الكتب العلمية.

للضرورة ترك صرف المنصرف في الشعر بشرط العلمية، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس. أما السماع فكثرة الشواهد، وهي تزيد على عشرين بيتاً ذكرها ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وأوردها البصريون بروايات ليس فيها ترك الصرف، فقال الكوفيون: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح فما عذركم عما رويناه مع صحته وشهرته ؟(١). ومما استشهد به الكوفيون على

جواز ترك صرف المنصرف لضرورة الشعر قول الشاعر:

وَمُصْعَبُ حِيْنَ جَدَّ الأَمْـــــــ   ـــــــرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

بترك صرف (مصعب). ورواه البصريون:

وَأَنْتُـــمْ حِيْنَ جَـــدَّ الأَمْـــــــ   ـــــرُ....................

واستشهد الكوفيون بقول دَوْسَر بن دَهْبَل القُرَيْعِيِّ:

وَقَائِلَةِ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْـــدَنَا   صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

فلم يصرف (دوسرَ) وهو منصرف

ورواه البصريون:

وَقَائِلَةِ مَا بَالُ الْقُرِيْعِيَّ بَعْـــدَنَا   ....

(٣) الترجيح بثقة الراوي وعدالته:

اشترط النحاة في ناقل اللغة العدالة متأسين بما اشترطه أهل الحديث في ناقل الحديث، يقول ابن الأنباري: «اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث»(٢)، لذا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٩٣-٥٢٠، وانظر: خزانة الأدب: ١/٧١-٧٢.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو. ص: ٨٥.

اتخذوا من كون الراوي عدلاً ثقة مرجحاً عند اختلاف رواية الشاهد الشعري، فمثلاً قول عباس بن مِرْدَاس⁽¹⁾:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ   يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِيْ مَجْمَعِ

بترك صرف (مرداس) هذا البيت استشهد به الكوفيون وبعض البصريين على ترك صرف المنصرف بشرط العلمية، وخالفهم في ذلك المبرد ورد روايتهم للبيت، وزعم أن الرواية هي:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ   يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِيْ مَجْمَعِ

وتعقبه ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) بقوله: ((وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم. وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح، ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح))⁽²⁾.

ثانياً: الترجيح باعتبار المتن:

يعرف المتن بأنه: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام⁽³⁾. وهو أحد الأمرين اللذين اعتمدهما النحاة في الترجيح إذا تعارضت روايات الشاهد الشعري على نحو ما ذكر ابن الأنباري يقول: ((أما الترجيح في النقل فيكون في شيئين أحدهما الإسناد والآخر المتن))⁽⁴⁾، ومن وجوه الترجيح في المتن عندهم الآتي:

---

(١) الديوان. ص: ١١٢.

(٢) خزانة الأدب: ١/٧١.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النوواوي: ١ / ٤٢.

(٤) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين. الإغراب في جدل الإعراب. ص: ٦٥. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط٢، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م. دار الفكر.

(١) الترجيح بموافقة القياس.

يعد باب القياس أحد الجوانب المهمة في منهج النحاة العرب فبه قرروا كثيراً من القضايا النحوية، واعتمدوه وسيلة ذات شأن في ترجيح الآراء والأحكام النحوية عند التعارض والاختلاف. وكذا إذا تعارض نقلان عن العرب، أو اختلفت الروايات عنهم، وذلك مثل: أن يستدل الكوفيون على إعمال (أنْ) الناصبة مع الحذف من غير بدل بقول طَرَفَة بن العَبْد(١):

أَلاَ أَيُّهَذَا الْزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ الَّلذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

بنصب (أحضرَ) بأن المحذوفة. وقد رد البصريون ذلك وقالوا إن الرواية: (أحضرُ) بالرفع، وهي على وفق القياس، فالأخذ بها لموافقة القياس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس؛ لأن (أن) المخففة الناصبة إنما عملت على التشبيه بـــ (أنَّ) المشددة؛ لأنها تكون مصدرية كما أن (أنَّ) المشددة مصدرية، وهي لا تعمل مع الحذف فإن الخفيفة أولى ألا تعمل معه(٢). ولعلنا نكتفي بهذا المثال عن غيره من الأمثلة.

(٢) الترجيح بالأصل.

القول بالأصل فكرة شائعة في النحو العربي، وإليه يرد كثير من المسائل النحوية، بل يعد مناط الترجيح في كثير منها، ولم يخل من ذلك الترجيح عند اختلاف روايات الشاهد الشعري، ومن ذلك: ما قيل في ترجيح اختلاف روايتي بيت الأحوص الأنصاري(٣):

---

(١) ديوان طرفة بن العبد. ص: ٢١.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو. ص: ١٣٧-١٣٨. وانظر: خزانة الأدب: ١/ ٥٧ – ٥٨.

(٣) الأنصاري، الأحوص بن عبد الله بن محمد. شعر الأحوص الأنصاري. ص: ١٨٩. تحقيق: =

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

بتنوين (يا مطرٌ) الأولى بالرفع، فالشاعر حين اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون. وهذا مذهب سيبويه⁽¹⁾ والخليل والمازني⁽²⁾.

وروي البيت بنصب (يا مطراً). قال النحاس وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر (يا مطراً) بالنصب، وكذلك رواه الأخفش. قال المبرد: أما أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي فيختارون النصب. وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل؛ لأن أصل النداء النصب كما ترده الإضافة إلى النصب قال: وهو عندي أحسن لرده التنوين إلى أصله كما في النكرة⁽³⁾.

(٣) الترجيح بسلامة المتن من الاضطراب.

إن سلامة المتن: تعني خلوه من الاضطراب في اللفظ والمعنى، كأن يختل إعرابه فيرجح في هذه الحال ما خلا من الاضطراب على المضطرب. كما هو الحال في بيت الشاعر:

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ   وَالرَّحْلِ ذِي الأَنْسَاعِ وَالْحِلْسِ

أنشد سيبويه هذا برفع (الضامرُ)، على أن (الضامرُ العنسِ) تركيب إضافي وقع صفة للمنادى الذي هو اسم الإشارة فرفعت اتباعاً له والواجب

= عادل سليمان جمال. طبع ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠م. القاهرة. الهيئة المصرية العامة.

(١) سيبويه: ٢ / ٢٠٢.

(٢) خزانة الأدب: ١ / ٢٩٤.

(٣) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب: ٤/ ٢١١ – ٢١٤. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت – عالم الكتب.

نصبها. وخرج سيبويه الرفع على أن (الضامر) مضاف إلى (العنس) إضافة غير محضة. والتقدير يا هذا الذي ضمرت عنسه. وشبه سيبويه ذلك بقول: يا ذا الحسنُ الوجهِ(١). ورد على سيبويه أن إنشاد البيت بالرفع لا يستقيم معنىً؛ لأن ما بعده (والرحل والاقتاب والحلس) ويرى (والرحل ذي الانساع والحلس)، فإن الثلاثة معطوفة على (العنس) وهي لا توصف بالضمور. فالصواب إنشاده بالجر على أن (ذا) بمعنى صاحب كما أنشده الكوفيون، قال أبو إسحاق عن رواية الرفع: وهذا غلط عند جميع النحويين؛ وذلك أن الرواية بالجر يدلك أن بعده (والرحل والاقتاب والحلس)(٢).

(٤) الترجيح بموافقة الصنعة النحوية.

إن الترجيح بموافقة الصنعة النحوية مهيع واسع أخذ به النحاة في ترجيح الآراء التي توافق أصول الصنعة النحوية ويضعفون ما خالفها، ونجد ذلك جلياً عند أبي البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) فنجده غالباً ما يحاج الكوفيين مستنداً إلى الأصول البصرية، ويخطئهم بالخروج عليها(٣)، وقد انتهج النحاة هذا المسلك في ترجيح بعض روايات الشاهد الشعري. فمثلاً قول امرئ القيس(٤):

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا   وَلاَ سَيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

---

(١) سيبويه: ٢ / ١٩٠ – ١٩١.

(٢) خزانة الأدب: ١ / ٣٢٩.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف. مسألة ذات الرقم (٦): ١/٥١، مسألة ذات الرقم (١١): ١/٧٨، ومسألة ذات الرقم (٧٩): ٢/٥٧٥، ومسألة ذات الـــرقم (٩٨): ٢/٦٩٥.

(٤) ديوان امرئ القيس. ص: ١٤٥.

وقد روى (يوم) في قوله: (ولا سيما يوم) بالجر والرفع والنصب، والجر أرجحهما وهو على الإضافة، و(ما) إما زائدة، وإما نكرة غير موصوفة، و(يوم) بدل منها. والرفع على أن (يوم) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (ما) إن كانت موصولة، أو صفتها إن كانت نكرة موصوفة. وضعف الرفع بحذف العائد المرفوع، مع عدم الطول، فقد طالت الصلة أو الصفة بالجار والمجرور بعد (يوم)، وبإطلاق (ما) على من يعقل. وأما النصب فقد تكلفوا لتوجيهه، فقيل إنه تمييز، وقيل منصوب بإضمار فعل أي: أعني يوماً، وقيل منصوب على الاستثناء، وقيل منصوب على الظرف ويكون صلة لما(١).

إن اختلاف الرواية في الشاهد الشعري النحوي حقيقة واقعة في تراثنا اللغوي، وقد أدركها النحاة ووقفوا على أسباها وتعاملوا معها بمنهج علمي دقيق. ولعلنا في نهاية المطاف نذكر النتائج التي توصل إليها البحث وهي:

أولاً: تحديد مفهوم (اختلاف الرواية اللغوية) ويعني: عدم اتفاق الرواة على موضع الشاهد اللغوي في قول من يحتج بكلامه.

ثانياً: أن الاختلاف في رواية الشاهد الشعري النحوي لا يخرج في حقيقته عن نوعي الاختلاف في رواية الحديث النبوي الشريف عند المحدثين وهما: اختلاف ظاهري، واختلاف تعارض.

ثالثاً: بين البحث أن أسباب اختلاف الرواية في الشاهد الشعري كما ذكرها النحاة، هي:

(أ) اختلاف رواة الشعر فيما يروونه.

(ب) إصلاح أخطاء الشعراء من قبل رواهم.

---

(١) خزانة الأدب: ٢ / ٦٣ – ٦٤.

(ج) تحريف الرواية بسبب السهو والنسيان.

رابعاً: بيان المسلك العلمي الذي سلكه النحاة عند اختلاف روايتي أو روايات الشاهد الشعري النحوي، وهو الجمع بين الروايات المختلفة أو الترجيح بينها. والترجيح عندهم باعتبار السند أو باعتبار المتن. وهذا المسلك هو المسلك عينه الذي سلكه الأصوليون عند تعارض روايتي الحديث. وهذا مما يُظْهر لنا مدى تأثر النحاة بمسلكهم العلمي في قضية التعارض عند اختلاف الروايات.

* * *

المراجع

١. الأخطل، غياث بن غوث.ديوان الأخطل. تحقيق: أنطوان صالحاني. طبع ١٩٨١م. بيروت.

٢. الأصفهاني، أبو الفرج. الأغاني، بيروت – دار صعب.

٣. الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني. بيروت – دار المعرفة.

٤. الأصمعي، عبد الملك بن قريب. الأصمعيات. تحقيق: أحمد محمد شاكر وزميله، الطبعة الخامسة. بيروت.

٥. الأعشى، ميمون بن قيس. ديوان الأعشى. تحقيق: رودلف، طبع ١٩٢٧م. فينا.

٦. أمير باد شاه، محمد أمين. تيسير التحرير. بيروت – دار الكتب العلمية.

٧. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

- الإغراب في جدل الإعراب. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط٢، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م. دار الفكر.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. بيروت – دار الفكر.
- لمع الأدلة في أصول النحو. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط٢، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م. دار الفكر.

٨. الأنصاري، الأحوص عبد الله بن محمد. شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال. طبع ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م. القاهرة – الهيئة المصرية العامة.

٩. الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس. النوادر في اللغة، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني. بيروت – دار الكتاب العربي.

١٠. أيبك الصفدي، صلاح الدين خليل. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. تحقيق: السيد الشرقاوي. طبع ١٤١٧هـ – ١٩٨٧ م. القاهرة – مكتبة الخانجي.

١١. البصري، علي بن حمزة. التنبيهات على أغاليط الرواة. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. الطبعة الثالثة، القاهرة – دار المعارف.

١٢. البغدادي، عبد القادر عمر. خزانة الأدب. الطبعة الأولى. بيروت – دار صادر.

١٣. التغلبي، عمرو بن كلثوم. ديوان عمرو بن كلثوم. تحقيق: أيمن ميدان. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م. النادي الأدبي الثقافي – جدة.

١٤. الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد. التعريفات. العراق – دار الشئون الثقافية العامة – آفاق جديدة.

١٥. الجرجاني، علي بن عبد العزيز. الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وزميله. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٦. ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. تصحيح: علي محمد الضباع. بيروت – دار الكتب العلمية.

١٧. الجمحي، محمد بن سلام. طبقات فحول الشعراء. تحقيق: محمود محمد شاكر. الرياض. مطبعة المدني.

١٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان.
   - الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، بيروت – دار الهدى.
   - سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. طبع ١٤٠٥ﻫ – ١٩٨٥م. دمشق – دار القلم.

١٩. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمرو. منتهى الوصول والأمل إلى علمي الأصول والجدل. طبع ١٤٠٥ﻫ – ١٩٨٥م، بيروت – دار الكتب العلمية

٢٠. الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. دار الفكر العربي.

٢١. ابن الخطفى، جرير بن عطية. شرح ديوان جرير، شرح: تاج الدين شلق. طبع ١٤١٣ﻫ – ١٩٩٣م. بيروت – دار الكتاب العربي.

٢٢. ابن السكيت، يعقوب بن يوسف. إصلاح المنطق. شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر وزميله. الطبعة الثالثة. دار المعارف بمصر.

٢٣. السلمي، العباس بن مرداس. الديوان. تحقيق: يحيى الجبوري. طبع ١٤١٢ﻫ – ١٩٩١م. بيروت. مؤسسة الرسالة.

٢٤. السُوسوه، عبد المجيد محمد. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث طبع ١٤١٨ﻫ – ١٩٩٧م. عمان. دار النفائس.

٢٥. ابن السيرافي، يوسف بن الحسن. شرح أبيات سيبويه. تحقيق: محمد علي الريح هاشم. الطبعة الأولى ١٤١٦ﻫ – ١٩٩٦م – دار الجيل – بيروت.

٢٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت –

عالم الكتب.

٢٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن.

- الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق: أحمد محمد قاسم. طبع ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م – القاهرة. مطبعة السعادة.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط ٢: ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م. المدينة المنورة – المكتبة العلمية.
- شرح شواهد المغني. تصحيح: محمد محمود الشنقيطي. بيروت. دار مكتبة الحياة.
- المزهر في علوم اللغة وآدابها. تحقيق: محمد جاد المولى وزميليه. طبع ١٩٨٦م، بيروت – المكتبة العصرية.

٢٨. الشوكاني، محمد بن علي.إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. دار الفكر.

٢٩. الطرماح، الحكم بن حكيم. ديوان الطرماح. تحقيق: عزة حسن. ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م. بيروت – دار الشرق العربي.

٣٠. الطنطاوي، محمد. نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة. دار الندوة الجديدة.

٣١. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي. مراتب النحويين. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة – مطبعة نهضة مصر.

٣٢. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. العقد الفريد. شرح وضبط أحمد أمين وزميليه. طبع ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م. بيروت – دار الكتاب العربي.

٣٣. العبد، طرفة. ديوان طرفة بن العبد. قدم له وعلق حواشيه: سيف الدين الكاتب وزميله. طبع ١٩٨٩ م منشورات دار الحياة، بيروت – لبنان.

٣٤. العجاج، رؤبة. ديوان رؤبة. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. طبع ١٩٧٩م. بيروت، دار الآفاق الجديدة.

٣٥. العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. تحقيق: عبد العزيز أحمد. طبع ١٩٦٣م. مصر. مطبعة البابي الحلبي.

٣٦. العسكري، أبو هلال – الحسن بن عبد الله بن سهل. كتاب الصناعتين، تحقيق: البجاوي وزميله. طبع ١٩٥٢ م – القاهرة. دار إحياء الكتب العربية.

٣٧. ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير. مكتبة العلوم والحكم.

٣٨. العامري، لبيد بن ربيعة. ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، طبع ١٩٦٢م –

الكويت.

٣٩. عيد، محمد. الاستشهاد والاحتجاج باللغة.ط٣، ١٩٨٨م، القاهرة – عالم الكتب.

٤٠. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. المستصفى في علم الأصول. تصحيح: محمد عبد السلام عبد الشافي. طبع ١٤١٣ﻫ – ١٩٩٣م، بيروت – دار الكتب العلمية.

٤١. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن، ١٩٨٢م. بيروت – عالم الكتب.

٤٢. الفرزدق، همام بن غالب. ديوان الفرزدق. شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان.

٤٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد:

- مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. طبع ١٤١١ﻫ – ١٩٩١م. بيروت – دار الجيل.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق: مصطفى الشويمي. طبع ١٣٨٣ﻫ – ١٩٦٤ م. مؤسسة أ. بدران.

٤٤. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. بيروت – دار الجيل.

٤٥. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. المصباح المنير. بيروت – مكتبة لبنان.

٤٦. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم:

- تأويل مشكل القرآن. شرح: السيد أحمد صقر. ط ٢: ١٤٠١ﻫ – ١٩٨١م. بيروت – دار الكتب العلمية.
- الشعر والشعراء. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط٣. ١٩٧٧م.

٤٧. القرافي، أحمد بن إدريس. شرح تنقيح الفصول. تحقيق: طه عبد الرؤوف مسعد. القاهرة – مكتبة الكليات الأزهرية.

٤٨. القالي، أبو علي إسماعيل القاسم. الأمالي. بيروت – دار الكتاب العربي.

٤٩. القيرواني، الحسن بن رشيق. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٤، ١٩٧٢م، بيروت – دار الجيل.

٥٠. القيسي، نوري حمودي، شعراء إسلاميون، ١٤٠٥ﻫ – ١٩٨٤م – بيروت عالم الكتب.

٥١. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. الكليات، ١٤١٣ﻫ – ١٩٩٣م، بيروت – مؤسسة الرسالة.

٥٢. الكلوذاني. أبو الخطاب محمود بن أحمد. التمهيد في أصول الفقه. تحقيق: محمد بن علي بن

إبراهيم. مكة المكرمة. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٥٣. الكندي، امرؤ القيس بن حجر. شرح ديوان امرؤ القيس. تأليف: حسن السندوبي. ط٧. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. بيروت – المكتبة الثقافية.

٥٤. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد.

- الكامل في اللغة والأدب. بيروت – مؤسسة المعارف.
- المقتضب حـ٤/٢١١-٢١٤. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت– عالم الكتب.

٥٥. المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى. الموشح. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة – دار الفكر العربي.

٥٦. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل. تحقيق: عبد الرحمن السيد وزميله. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع – مصر.

٥٧. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. طبع ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م. بيروت. دار صادر.

٥٨. النابغة الذبياني، زياد بن معاوية. ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة – دار المعارف.

٥٩. أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة. ديوان أبي النجم العجلي – شعره ورجزه. صنعه وشرحه: علاء الدين آغا. طبع ١٤٠١هـ – ١٩٨١م. النادي الأدبي – الرياض.

٦٠. ابن النديم، محمد بن إسحاق. الفهرست. اعتنى به وعلق عليه: إبراهيم رمضان. بيروت – دار المعرفة.

٦١. ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ط٥، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م. مصر – مطبعة السعادة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك وزميله. ط ٥: ١٩٧٩م. بيروت. دار الفكر.

٦٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل. بيروت – عالم الكتب.

فهرس الموضوعات

تمهيد ٣٢١
مفهوم اختلاف الرواية وأنواعه ٣٢٢
أولاً: الاختلاف الظاهري ٣٢٦
ثانياً: الاختلاف الحقيقي ٣٣١
أسباب اختلاف الرواية ٣٣٣
أولاً: اختلاف رواة الشعر ٣٣٦
ثانياً: إصلاح أخطاء الشعراء ٣٤٠
ثالثاً: تحريف الرواية. ٣٤٦
الترجيح بين الروايات ٣٥١
أولاً: الترجيح باعتبار السند ٣٥٣
ثانياً: الترجيح باعتبار المتن ٣٥٧
المراجع ٣٦٣
فهرس الموضوعات ٣٦٨

* * *